

«إصلاحات» ابن سلمان فاشلة ولا معنى لها

طالبت منظمة "هيومن رايتس ووتش"، السلطات السعودية بإطلاق سراح المحامي الحقوقى البارز وليد أبو الخير فوراً، والذى حُكم عليه فى عام 2014 بالسجن 15 عاماً، لمجرد مناصرته السلمية لحقوق الإنسان.

وأدانت "المحكمة الجزائية المختصة"، وهى محكمة الإرهاب السعودية، أبو الخير في يوليو 2014، بسبب تصريحاته لوسائل الإعلام وتغريداته على "تويتر" التي انتقد فيها سجلَّ السعودية الحقوقى، لا سيما الأحكام القاسية بحق المنتقدين السلميين.

إضافة إلى الحكم عليه بالسجن، قضت المحكمة بمنعه من السفر 15 عاماً إضافية، مع تغريمه 200 ألف ريال (53 ألف دولار). ويقع أبو الخير الآن في سجن ذهبان إلى الشمال من جدة.

وقال مايكل بـيـنج، نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في "رايتز ووتش": "إسكات المعارضة السلمية بأحكام مشينة يُظهر عدم التزام الحكومة السعودية إصلاحات سياسية ومدنية جادة". وأضاف بـيـنج: إن "أي إصلاحات جادة، بغض النظر عن طريقة عرضها من قبل مروجي العلاقات العامة المموـّلين

من السعودية، لا يمكن أن تشمل سجن حقوقين 15 سنة لأنهم تحلاًّـوا بشجاعة الانتقاد.”

وأدانت المحكمة أبو الخير بست تهم: ”السعى لزع الولاية الشرعية، والإساءة إلى النظام العام في الدولة ومسؤوليتها، وتأليب الرأي العام وانتقام السلطة القضائية وإهاانتها، وتشويه سمعة المملكة في الخارج باستعداء المنظمات الحقوقية الدولية وإصدار تصريحات مرسلة تضر بسمعة المملكة وتحرض عليها وتُنفِّر منها، وتأسيس منظمة غير مرخص لها، إضافة إلى مخالفه نظام مكافحة جرائم المعلوماتية“ السعدي.

وأشارت المنظمة إلى المعارضين السعوديين المسلمين الذين يقضون أحكاماً قاسية بسبب عملهم الحقوقى فقط.

وقالت: ”ينبغي أن يُطلق سراحهم فوراً“، ومنهم: لجين الهذلول، ونواف عبدالعزيز، ومياء الزهراني، وهتون الفاسي، وسمير بدوى، ونسيمة السادة، وعبد العزيز الشبيلي، ومحمد القحطاني، وعبدالـ الحامد، وفاضل المناسف، وعبد الكريم الخضر، وفوزان الحربي، ورائف بدوى، وصالح العشوان، وعبد الرحمن الحامد، وزهير كتبى، وعلاء برنجي، ونذير الماجد، وعيسى النخيفي، وعصام كوشك، ومحمد العتيبي، وعبدالـ العطوى، وفهد الفهد“.

كما قال بـَيْج: ”على القادة السعوديين مدح وليد أبو الخير، للتزامه الدفاع عن حقوق مواطني بلده. كل يوم يقضي أبو الخير خلف القضبان تذكير بأن خطة الإصلاح التي وضعها ولي العهد محمد بن سلمان لا معنى لها“.

وأبو الخير محامٍ دافع عن موكلين عدّة، خضعوا لانتهاكات حقوقية، بصفته مناصراً قانونياً، كما أسس ”مرصد حقوق الإنسان السعودي“، وهو جمعية تنشر معلومات عن حقوق الإنسان في المملكة، لكن وزارة العدل رفضت الترخيص له بممارسة المحاماة، كما رفضت الحكومة طلب تسجيل منظمته.

واعترافاً بعمله الحقوقى، نال أبو الخير عدّة جوائز رفيعة، منها ”جائزة حقوق الإنسان“ من ”الجمعية القانونية لكندا العليا“ لعام 2016، و”جائزة أولوف بالمه“ في 2012، و”جائزة لودوفيك تراريو الدولية لحقوق الإنسان“ في 2015.